



جهود المؤرخ الجزائري علال خالد كبير في اعتماد منهج المحدثين

لتحقيق أحداث تاريخ صدر الإسلام

The efforts of the Algerian historian Allal Khaled Kabir in adopting the method of Hadith Scholars to investigate the events of the history of early Islam

عبد القادر سليمان

جامعة الجزائر2-أبو القاسم سعد الله-

Kader.zyad@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2024/09/17 تاريخ القبول: 2024/10/18 تاريخ النشر: 2024/12/29

Abstract:

This study deals with an important model of a contemporary Algerian historians: Professor: Khaled Kabir Allal one of most specialists in Islamic history, who worked for many years on several research projects, The most important of which are: the investigating of the events of the beginning of Islam and the Great Sedition according to the methodology of Hadith Scholars; an effort that resulted in several books and various studies., which we saw as not a secondary research work when researching, but rather an integrated scientific project. This study came to try to decipher its symbols and extract the steps of its methodology and its most important results.

المؤلف المرسل: عبد القادر سليمان

Kader.zyad@yahoo.com

Keywords: Beginning of Islam; Great Sedition ;
Methodology ; Hadith Scholars

الملخص:

تناول هذه الدراسة نموذجا مهما لأحد أشهر المؤرخين والباحثين الجزائريين المعاصرين والمتخصصين في التاريخ الإسلامي، الأستاذ الدكتور خالد كبير علال، الذي عمل لسنوات طويلة على عدة مشاريع بحثية، لعل أهمها تحقيق أحداث صدر الإسلام والفتنة الكبرى وفق منهج أهل الحديث، وهو الجهد الذي أثمر عدة كتب ودراسات متنوعة. وفي خضم كل هذا عمل الرجل على إعادة كتابة تاريخ صدر الإسلام وفق منهج قديم جديد، ساعيا إلى التحقيق والتدقيق في أحداثه، وهو ما رأيناه ليس عملا بحثيا ثانويا عند البحث، بل هو مشروع علمي متكامل. جاءت هذه الدراسة لمحاولة فك رموزه واستخراج خطوات منهجه وأهم نتائجه. الكلمات المفتاحية: صدر الإسلام؛ الفتنة الكبرى؛ المنهج؛ علماء الحديث.

1. مقدمة:

يعتبر منهج أهل الحديث في تصحيح الأخبار وتضعيفها من أعظم منجزات العقل المنهجي المسلم ، ذلك لأنّ قواعده وأساسه قد تميّزت بنوع من الصرامة العلمية التي لم تتوفر بنفس الشكل في أي مُنتج علمي أو منهجي بشري آخر، وقد استمدّ منهج أهل الحديث (الجرح والتعديل) تلك الخصوصية و التميّز من الظروف والمعطيات التي نشأ في ظلها ، فقد فرضته ضرورة إيجاد آلية دقيقة لتصحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في وسط الكم الهائل من



المرويات المنسوبة الى الرسول الكريم ، والتي تعددت دوافعها وأغراضها في صورة اختلط فيها المذهبي بالسياسي ، فكان من الصعب بل من المستحيل تمحيص الروايات الكثيرة واستخراج الصحيح منها ، وبقدر ما كان أمر التوثق من المرويات وتبيين الصحيح منها من الزائف أمرا شديدا الصعوبة ، بقدر ما كان الاضطلاع به واجبا يفرضه الشرع قبل العلم .

ولهذا بدأت التجارب الأولى في إيجاد ضوابط عامة لمعرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من السقيم ، وقد استخرجت تلك الضوابط والمعايير ذاتها من القرآن الكريم ، ومن الأحاديث التي كانت ثابتة الصحة بحكم التواتر الذي اكتسبته .

ومن هنا فإنّ نهاية القرن الأول للهجرة قد شهدت بواكير التجارب العلمية لابتكار منهج أهل الحديث ، والشروع في وضعه قواعده وشروطه على مستوى الإسناد والمتن ، ذلك بسبب الفتنة الكبرى ، وما صحبها من نشوء الفرق والمذاهب ، فكان من الواجب إيجاد آليات للتثبت من الأخبار ، و التوثق من ناقلها ، فيما يُعرف بعلم الجرح والتعديل ، وتتابع من بعد ذلك المحاولات على أيدي رجال من أمثال : محمد بن شهاب الزهري (ت124هـ/742م) ، وشعبة بن الحجاج (ت164هـ/781م) ، و مالك بن أنس (ت179هـ/795م) ، و يحيى بن سعيد القطان (ت479هـ/795م) ، و سفيان بن عيينة (ت197هـ/813م) وغيرهم ، وهو الأمر الذي جعل هذه المرحلة مرحلة التأصيل ووضع القواعد الأساسية لمنهج نقد الخبر عند أهل الحديث¹.

و في هذه المرحلة بالذات انتقل الاهتمام بشروط الرواية ، ولكن ليس في الأحاديث النبوية وحسب ، وإنما انتقل الأمر الى مجمل الأخبار التاريخية ، خصوصا وأنّ أوائل المؤرخين المسلمين كانوا في الأصل محدّثين ، وهو ما نتج عنه اقتباس بعض مناهج المحدثين الى أهل التاريخ في صورة الاعتماد على الإسناد في نقل الروايات والأخبار ، وكذا اشتراط الشروط وإن كانت أقل شدة مما كان عليه الأمر في الأحاديث النبوية²، و من الأوائل الذين اعتمدوا منهج أهل الحديث في كتابة التاريخ ، المحدث المؤرخ محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م) ، في كتابه (تاريخ الرسل والملوك) ، حيث أنّه كان يورد الأخبار والروايات بأسانيدها ، رغم أنّه لم يكن منشغلا بتصحيح الأخبار و التوثق منها ، بل كانت غايته جمع الروايات وتدوينها ، إلا أنّ حرصه على إيراد الأسانيد كان واضحا بشكل كبير ، لأنّه كمحدث مشهور كان يعلم أن الأسانيد هي مفاتيح التحقيق وبدونها لا يمكن تنقية الروايات وتصفيتها والتأكد من صحتها ، وهو ما سجّله الرجل في مقدمة كتابه ونبّه عليه³. ولم يكن اهتمام المسلمين بعلم التاريخ بمثل اهتمامهم بعلم الحديث ، ولذلك نجد بعض التساهل الذي في قبول الأخبار والروايات التاريخية ، بسبب ارتباط الحديث بالتشريع و العقيدة وغيرها ، وبسبب ذلك فإنّ الكثير من الأخبار والأحداث في التاريخ الإسلامي قد داخلها الزيف والتحريف ، وازداد الأمر حدّة و تطورا ، مع تشعب المذاهب وتنوعها ، وازدياد تأثيرها في المجتمع الإسلامي ، الى الدرجة التي صار معها التأكد من الأخبار والأحداث أمرا شديدا الصعوبة .

ومع ذلك فقد وُجدت بعض المحاولات لمؤرخين مسلمين حاولوا إعادة بعض أحداث التاريخ الإسلامي وفق منهج أهل الحديث، ومن هؤلاء الحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ/1447م)، والحافظ ابن كثير (ت1372م) وغيرهم،



خصوصا ما تعلق منها بفترة صدر الإسلام التي تُعدّ مهمة جدا في تاريخنا الإسلامي برمته، إذ أنّه وبناءً على الكثير من أخبارها ورواياتها دُونَ تاريخ السيرة النبوية والخلافة والراشدة وما بعدها، مما أورثنا في الكثير من الأحيان روايات غير دقيقة أو متناقضة أو ضبابية على أقل تقدير.

ومن أجل هذا الذي سبق كان التفكير في إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وفق منهج نقد الخبر عند المحدّثين، من الأولويات التي لا يجوز التأخر عنها، إذا أنها تجمع بين الضرورة العلمية والمنهجية، والواجب الشرعي الذي يجب الإسراع به،

وقد ظلّت المحاولات في هذا السياق متواصلة دون كلل أو ملل، الى غاية عصرنا هذا، وإن كانت في الكثير من الأحيان تأخذ طابع المبادرة الفردية وهو أمر غير كاف -كما نرى ونعتقد-، إذ أنّ مهمة إعادة كتابة التاريخ الإسلامي يجب أن تضطلع به دول ومؤسسات كبرى، وان تتوفر له شروط مادية ومعنوية وعلمية، لا يزال كثير منها مفقودا أو معطلا.

وضمن نفس هذا التفكير جاءت محاولات المؤرخ والمفكر الجزائري علاّ خالّد كبير، لبعث مشروع إعادة كتابة تاريخ فترة صدر الإسلام، وفق منهج أهل الحديث، وهي لبنة أساسية في مشروع فكري ومعرفي يتبناه الرجل ويؤمن به ويبذل كل جهوده في سبيل تحقيقه، هذا المشروع الذي سنتكلم عنه بتفصيل أكثر في قادم الصفحات.

وقد جاءت دراستنا المتواضعة هذه، للتنبية على تجربة الرجل، ووضعها بين أيدي المتخصصين للإفادة منها، وتقييمها والبناء عليها، إضافة الى ما نراه من دين في

أعناقنا لهذا الرجل الذي درّس أجيالا من الطلبة في الجزائر، يتبوأ كثير منهم منصات التدريس والتعليم في جامعاتها المختلفة. وقد زُرق الرجل القبول رغم قلة ظهوره، إذ أنّ كتبه ومصنفاته معروفة أكثر من شخصه، وكثير منها مطبوع في أنحاء العالم، حتّى أنّ الكثير من المتخصصين في التاريخ الإسلامي -وقد التقينا مع بعضهم- يعرفون كتب الرجل أكثر من شخصه، ولعلّ هذه الدراسة المتواضعة تكون فاتحة في سلسلة دراسات أخرى، من أجل الاعتراف بجهود الرجل ومساهماته التاريخية المميّزة.

2. التعريف بالمؤرخ علال خالد كبير:

ولد الدكتور خالد كبير علال سنة 1961 بالجزائر، وقد تدرّج في التعليم بمختلف أطواره ومراحله، وتوّج ذلك بالحصول على رسالة الليسانس في التاريخ من جامعة الجزائر، ثم واصل دراسته في الماجستير في تخصص التاريخ الإسلامي حيث حصل على تلك الدرجة بعد أن أعدّ رسالة علمية مهمة وجادة تحت عنوان (الحركة الحنبلية وأثرها في بغداد خلال القرنين 3 إلى 5هـ)، ثمّ واصل إعداد أطروحة الدكتوراه في نفس الموضوع ولكن ضمن إطارين جديدين مكانيا وزمانيا، حيث كان عنوان الأطروحة هو (الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي في القرنين 6 و7هـ)، وأطروحة الدكتوراه المذكورة طُبعت في أماكن متعددة من العالم العربي، ونالت شهرة عند المتخصصين.

أما على صعيد المسار المهني للأستاذ فقد تدرّج في مختلف الرتب العلمية حتى وصل رتبة أستاذ التعليم العالي (بروفيسور)، وهي أعلى رتبة علمية في التعليم العالي بالجزائر، وهو يزاوّل عمله حاليا بالمدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك بن محمد



إبراهيمي الميلي الجزائري بالجزائر العاصمة، كما أنّه درّس بالعديد من المؤسسات الأكاديمية الأخرى مثل جامعة أبو القاسم سعد الله بالجزائر⁴.

و الأستاذ علاّل رجل غزير الإنتاج، وسنشير الى مصنّفاته بنوع من التفصيل في قادم الصفحات، ولكننا هنا سنركّز على مسألة أخرى مهمة، وهي أننا عندما نشير الى الكثرة في إنتاج الرجل فلأننا نرى أنّه ليس كاتباً مساهماً في بعض مسائل التاريخ على غرار الكثير من الأساتذة غيره وحسب، بل هو صاحب مشروع فكري متكامل الأركان، يقوم على شقين كبيرين -كما نرى- أولهما تاريخي محض، تتمثل مقوماته في عدة عناصر منها:

أولاً/ إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بشكل جديد، خصوصاً فترة صدر الإسلام منه، لخصوصيتها وتأثيرها في فهمنا للكثير من المواضيع والأحداث التاريخية قديماً وحديثاً

وثانياً/ إعادة الاعتبار لمنهج نقد الخبر على طريقة المحدثين في كتابة التاريخ الإسلامي، لأنّ الأنسب علمياً ومنهجياً لتاريخنا بخصوصيته ورمزيته.

وثالثاً/ إعادة النظر في المصادر التاريخية الإسلامية بشكل يرفع عنها الموثوقية المطلقة، لأنّ ذلك من شأنه أن يجعلنا نراجع الكثير من الأحداث والمعطيات التي صارت نتيجة التكرار والثقة في النقل، في حكم المسلمّات التاريخية التي جدال فيها.

ورابعا/ ضرورة إدراج بعض الوسائل والأدوات الحديثة ضمن منهج التاريخ الإسلامي، مثل الاستقراء، والإحصاء، والدراسات ذات الطابع الكمي، فضلا عن التفسيرات النفسية والاجتماعية، من أجل إثراء التفسيرات التاريخية وتنويعها. أما الشق الثاني من المشروع الفكري للأستاذ فيقوم على مسألة الدفاع عن الإسلام في وجه الناقدين له والناقمين عليه على حد سواء ، ولعلّ مردّ ذلك الى الهجمة التي تعرّض لها الإسلام والمسلمون في العقود الأخيرة ، وهذا الأمر جعل الأستاذ يركّز في مصنفاته الأخيرة على مسألة نقد ما سمّاه -الأخطاء العلمية والمنهجية في كتابات الكثير من المفكرين سواء المحسوبين على الإسلام ، وكذا نقد ونقض النظريات الإلحادية عند الغربيين ، وذلك لأنّ كثيرا من تلك النظريات قد انتعشت وعاد تأثيرها في الأوساط الجامعية خصوصا ، نتيجة الهجمات الفكرية على الإسلام والمسلمين ، وهو ما حتمّ على الأستاذ الانخراط في هذا السياق إيمانا بوجود ذلك شرعا وعقلا⁵.

1.2. أهم مؤلفات الأستاذ خالد كبير علال:

بلغت عدد مصنفات البروفيسور خالد كبير علال قرابة خمسين كتابا، وتنوعت ما بين رسائل صغيرة أو متوسطة الحجم، وأخرى كبيرة الحجم والمحتوى، وفي المجمل يمكننا تقسيم أعمال الأستاذ الى ثلاثة أصناف كبيرة هي:

1/ كتب ورسائل تتعلق بتحقيق مسائل تاريخية ضمن فترة صدر الإسلام خصوصا -وهي التي يدور حولها موضوعنا – وتتميز بأنّ الأستاذ قد التزم في دراستها وتحقيقها منهج أهل الحديث في نقد الأسانيد وتبيين وهنها ومكامن الضعف فيها ، دون أن يُغفل نقد المتن مستخدما في ذلك معطيات العقل والعلم



والعمران ، ومن أهم تلك الكتب و الرسائل : (الصحابة المعتزلون للفتنة) ، و (الثورة على سيدنا عثمان بن عفان) ، و (قضية التحكيم في موقعة صفين) ، و (تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام : مظاهره و آثاره ...) ، و (تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة الكبرى) ، و (قضايا تاريخية وفكرية من تاريخنا الإسلامي) وغيرها...

2/ كتب تدخل ضمن نطاق منهج النقد التاريخي الإسلامي ، نظريا وتطبيقيا ، حيث أنّ بعضها عبارة عن تأصيل لأسس وقواعد المنهج الإسلامي ، أو استعراض لبعض القضايا المنهجية الجزئية ، ومنها : (مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه) ، و (منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين) ، و (المرويات التاريخية عند المسلمين) ، و غيرها ، ويدخل تحت هذا الصنف أيضا ما يمكننا تسميته بالتطبيقات العملية لمنهج النقد التاريخي الإسلامي ، وهي بدورها تنقسم الى قسمين اثنين : أولهما يخص الردود الخاصة بنقض مرويات متعلقة بموضوع علمي ، أو طائفة فكرية أو مذهبية ، ومن أمثلتها (نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية) ، و (نقد الروايات والأفكار المؤسسة للتصوف : قراءة نقدية لأسانيد ومضامين الروايات المؤسسة للتصوف) ، و (نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر السنية) وغيرها .

و القسم الثاني ضمن نفس هذا الصنف من كتب الأستاذ خالد كبير – وهي الأكثر عددا- يتعلق بالردود على مذاهب فكرية وشخصيات بارزة ، قديما وحديثا ، ومناقشة أفكارها ومذاهبها وقراءتها للتراث الإسلامي ، وذلك دائما وفق منهج أهل

الحديث ، ومن أهم تلك المصنفات نذكر : (جناية المعتزلة على العقل والشرع) ، و (مخالفة الفلاسفة المسلمين لطبيعيات القرآن الكريم) ، و (التضليل والتحريف في كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي) ، و (تهافت ابن رشد في كتابه تهافت التهافت) ، و (نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد) ، و (أخطاء المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون في كتابه المقدمة) وغيرها ، أما مصنفات الأستاذ في الردود العلمية والمنهجية على بعض المعاصرين فنذكر منها : (الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري و محمد أركون) ، و (أباطيل وخرافات حول القرآن الكريم والنبي محمد عليه الصلاة والسلام : دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري وخرافات هشام جعيط) ، و (وقفات مع أدعياء العقلانية : قراءة نقدية لفكر حسن حنفي ونصر حامد أبو زيد وهشام جعيط) ، و (نقض كتاب بسط التجربة النبوية للباحث الإيراني عبد الكريم شروس) وغيرها .

3/ كتب تتعلق بدراسات تاريخية ذات طابع فكري ، عالج من خلالها الأستاذ بعض القضايا في التاريخ الإسلامي بصورة استقرائية ، ومن أمثلة ذلك : (الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في بغداد من القرن 3 الى 5هـ) ، و (الحركة العلمية الحنبلية و أثرها في المشرق الإسلامي في القرنين 6 و7هـ) ، وهذا الكتابان هما في الأصل رسالتا الماجستير والدكتوراه للأستاذ على التوالي ، ومنها أيضا (صفحات من تاريخ أهل السنة والجماعة في بغداد) ، و (الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث) ، و (التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي) ، و مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية) ، و (دراسات و أبحاث في الفكر الإسلامي القديم) وغيرها .



4/ أما الصنف الأخير من مصنفات الأستاذ خالد كبير علال فيتعلق بالتوجه الذي اختاره الأستاذ في السنوات الأخيرة ، وهو البحث والتصنيف في مضمار مقارنة الأديان ، والذي يمكننا وصفه بالمرحلة الجديدة ضمن المشروع الفكري للأستاذ ، ويدخل ضمن ذلك عدة مصنفات منها : (نقض الخرافات القائلة بتأثر القرآن الكريم بالكتاب المقدس و الأفسستا الزرادشتي) ، و (خرافة الوحي والنبوة و التوحيد في الديانة الزرادشتية) ، و (الكتاب المقدس ليس وحيا إلهيا) ، و (معجزات القرآن من مقارنات الأديان) ، و (نقض الديانة الأحمدية القاديانية) ، و كتاب (الزرادشتية ديانة ابتدعتها المجوس في العصر الإسلامي) ، والذي يعتبر فتحا جديدا في الدراسات المتعلقة بتاريخ الأديان وأصولها ، إذ أنّ الأستاذ قد أثبت فيه بما لا يدع مجالا للشك أنّ الديانة الزرادشتية قد تم اختلاقها في العصر الإسلامي لتتكيف مع الأوضاع الجديدة التي صارت الغلبة فيها للإسلام والمسلمين ، وهو ما يدحض الفكرة القديمة السائدة التي كانت تروج الى أنها ديانة قديمة ممتدة في التاريخ .

و يمكننا الإشارة في آخر هذا العنصر الى أنّ للأستاذ خالد كبير علال مصنفات أخرى يمكن وصفها بالدراسات التي تبرز فيها صفة المفكر أكثر من المؤرخ ، والتي تدخل كما ذكرنا سابقا ضمن المشروع الفكري للأستاذ القائم على دحض الشبهات حول الإسلام قديما وحديثا ، و النقد العلمي والمنهجي العابر للأزمان والأفكار والأشخاص مهما كانت مكانتهم العلمية ، إذ لا شخص فوق النقد في فكر الأستاذ خالد كبير إذا توفر الدليل و حضرت الحجة ، ومن أهم أمثلة هذه الكتب : (الدارونية في ميزان الإسلام والعلم) ، و (نقد العقل الملحد) ، و

(نقض خرافة التطور العضوي الموجه)، و (نقض شجرة التطور العضوي بالقرآن الكريم وعلم الحفريات) و(الأكاذيب المؤسسة للإلحاد) وغيرها.

وعليه فقد تعددت مواضيع كتب الأستاذ خالد كبير علال، بتعدد اهتماماته العلمية والمعرفية، من التاريخ الى الدين الى الفكر، وكتّبا في صورتها الشمولية - بحسب اعتقادنا-تمثل المشروع الفكري الذي نذر الأستاذ نفسه من أجل خدمته، والذي يتجلى في الدفاع عن الإسلام وفق منهج علمي يزاوج بين صحيح المنقول وصرح المعقول.

2.2. المؤلفات المعتمدة في الدراسة:

تعتمد دراستنا هذه على خمسة من مصنفات الأستاذ خالد كبير علال ، التي خصّصها لفترة صدر الإسلام مركزا على عصر الخلافة الراشدة الى غاية نهاية الفتنة الكبرى ، وقد صدرت ثلاثة من الكتب المذكورة تحت عنوان كلي شامل ، أشبه بمشروع بحثي متكامل ، وهو: (دراسات نقدية هادفة عن مواقف الصحابة بعد وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم) ، وهذه الكتب هي : (تحقيق مواقف الصحابييين طلحة و الزبير في الفتنة الكبرى 35و36هـ) وقد خصّصه الرجل لتحقيق مواقف الصحابييين طلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام -رضي الله عنهما- في الفتنة الكبرى ، حيث اختار منها ستة مواقف ، اعتبرها من أشهر مواقف الرجلين و أخطرها ، لأهميتها ، و أيضا لكثرة الروايات الواردة حولها و اختلافها ، مخضعا إياها -أي تلك المواقف- للنقد و التمحيص مطبقا عليها قواعد منهج أهل الحديث في نقد الخبر⁶.



و الكتاب الثاني هو (قضية التحكيم في موقعة صفين بين الحقائق والأباطيل) ، و هي دراسة أفردتها لدراسة حادثة هامة و خطيرة ، من حوادث الفتنة الكبرى و قضاياها ، و قد حرص على اتباع منهج علمي موضوعي ، جمع فيه كل الروايات التي لها علاقة بقضية التحكيم في موقعة صفين ، بين الصحابييين أبي موسى الأشعري و عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- و أخضع تلك الروايات للنقد العلمي إسنادا و متنا ، و قد نبّه الأستاذ الى أنّ بحثه هذا قد جاء بالجديد و المفيد في هذه المسألة ، التي حامت حولها الشبهات و المفترقات⁷، و الكتاب صدر سنة 1423هـ /2002م عن دار البلاغ في الجزائر .

أما الكتاب الثالث ضمن نفس السلسلة فهو بعنوان (الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى : مواقفهم منها و دورهم في الحد منها) ، و قد تناول من خلاله -كما يبدو في العنوان- موضوعا على قدر كبير من الأهمية تاريخيا و شرعيا ، وهو موضوع الصحابة و أدوارهم ضمن الفتنة الكبرى ، و خصوصا المعتزلون لها ، لما لتلك الأدوار من أهمية بالغة في نظرنا للفتنة و حوادثها ، و في التعرف على مواقف و أدلة كبار الصحابة المعتزلين لها من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ، لتكون لدينا نظرة متزنة و شاملة و صحيحة ، لكل من المعتزلين للفتنة و الخائضين فيها ، من الصحابة الكرام ، رضوان الله عليهم أجمعين⁸.

أما الكتابان الآخران اللذان اخترناهما في دراسة لمنهج الأستاذ خالد كبير علال ، فقد صدرا تحت عنوان بحثي آخر هو (دراسة نقدية تمحيصيه وفق منهج الجرح و التعديل) ، و هما : كتاب (بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى خلال العهد

الراشدي) ، وهو يضم تسعة بحوث تاريخية ، متعددة المواضيع ، ولكنها متداخلة فيما بينها و مترابطة ، تتعلق بموضوع الخلافة و الفتنة الكبرى ، زمن الخلافة الراشدة ، من وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام ، إلى استشهاد علي بن أبي طالب – رضي الله عنه - سنة 40 هجرية ، وهي بحوث -كما يرى صاحبها- مُنتقاة هادفة ، أقامها أساسا على نقد الروايات و تمحيصها ، بناء على منهج أهل الحديث في علم الجرح و التعديل ، و قد التزم فيها ، الجمع بين نقد الأسانيد و المتون معا ، هادفا الى الوصول إلى الحقائق التاريخية التي كادت أن تضيع من بين الركاب الكبير من الروايات التاريخية و الحديثة ، المكذوبة و المتناقضة -على حد قول الأستاذ- و التي افترها الكذابون الذين تخصصوا في تحريف تاريخ الصحابة ، خدمة لمصالحهم المذهبية و المادية⁹.

و الكتاب الثاني بعنوان : (تناقض الروايات السنية و الشيعية حول تاريخ صدر الإسلام : مظاهره و آثاره و أسبابه و منهج تحقيقه) ، و هذا الكتاب -كما جاء في مقدمته- هو بحث علمي موضوعي وفق أجديات النقد التاريخي ، و قناعات المؤلف ، موجه أساسا إلى كل إنسان نزيه يهمله تاريخ صدر الإسلام ، و يريد معرفة حقيقة تاريخه ، و أسباب تناقض تلك الروايات التي أفسدت جانبا كبيرا من تاريخنا ، و أورثتنا النزاعات و التعصبات ، و التناقضات و التأويلات الفاسدة ، و قد أخضع الكاتب تلك الروايات المتناقضة لمنهج نقد الخبر وفق منهج أهل الحديث الذي يجمع بين نقد الأسانيد و المتون معا من جهة ، و الاحتكام في تطبيقه أساسا إلى الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح بمعناه الواسع من جهة أخرى . و أخذ على نفسه الالتزام به إلى أقصى حد ممكن ، وهي أي الروايات-لا تغطي كل تاريخه ، وإنما هي نماذج كثيرة هامة و أساسية تعتبر عماد تاريخ صدر الإسلام و معاملته الكبرى ، و قد تناولها المؤلف في ثلاثة فصول مثلت الجانب



التطبيقي من ذلك المنهج، و مثل الفصل الأخير-الرابع-الجانب الاستنتاجي و
التنظيري من الكتاب و المنهج معا¹⁰.

2.3 أهمية منهج أهل الحديث عند المؤرخ خالد كبير علال:

ينبني إيمان الأستاذ خالد كبير علال بضرورة اعتماد منهج نقد الخبر على طريقة
المحدثين، في دراسة روايات صدر الإسلام على اعتبارات عدة منها:
أولاً أنّ ذلك يعتبر ضرورة علمية وشرعية، على أساس أنّ كثيرا من الروايات التي
انبنى عليها جزء كبير من تاريخ صدر الإسلام غير صحيحة ولا ثابتة، مما أورثنا
تاريخا ملغوما وحاضرا مليئا بالصراعات المذهبية المبنية على التعصبات
والتناقضات والتأويلات الفاسدة التي تعيشها الأمة الى حد الآن¹¹.

وثانياً أنّ الأستاذ خالد كبير علال يعتبر أنّ تلك الفترة -أي صدر الإسلام -
خصوصا ما يتعلق منه بالفتنة الكبرى مثلا، قد تعرّضت للدرس والتزييف
المتعمدين على يد عصابة تخصصت في الكذب، واتّخذته دينا¹²، وقد صنّف
الأستاذ -كما ذكرنا آنفا- كتابا عالجا فيه الظاهرة وهو كتاب (مدرسة الكذابين في
رواية التاريخ الإسلامي)، وهو الأمر الذي لا يستطيع الباحث كشفه، وتبيين زيفه
الا باعتماد منهج نقد الخبر المعتمد عند أهل الحديث.

وثالثاً أنّ تاريخ صدر الإسلام -خصوصا ما تعلق منه بالفتنة الكبرى -قد كُتب
بنوع من الانتقائية المقصودة ، وذلك من خلال تعمد إلقاء الضوء بشكل مبالغ
كبير على الروايات الداعية الى الفرقة وزيادة الشحناء بين المسلمين قديما وحديثا

، في مقابل إهمال بعض المسائل الأخرى التي لو تمّ تناولها بنفس الدرجة ، لساهم ذلك في إعادة قراءة الأحداث بشكل أكثر هدوءاً وعقلانية ، ومن أمثلة ذلك مسألة الصحابة المعتزلون للفتنة ومساهماتهم الفعالة في الحد منها ومنع توسع دائرتها ، وعلى ذلك الأساس فإنّ التركيز على مثل تلك المواضيع يعد واجبا علميا وشرعيا مطلوبوا بالحاح من الباحثين والمتخصصين .

ورابعا/ أنّ الدراسات والأبحاث التي أصدرها المؤرخ خالد علال كبير، ضمن سياق تصحيح أحداث فترة صدر الإسلام، تدخل ضمن مشروع متكامل الأركان يهدف بالأساس الى جعل منهج نقد الخبر الوسيلة الأساسية التي بواسطتها، يتأتى للباحثين والمتخصصين في التاريخ الإسلامي إعادة تدوين أحداثه، خصوصا ما تعلّق منها بالفترة المبكرة منه، والتي كانت عرضة للكثير من التزييف والتحريف، حتى تراكمت الأباطيل حولها بشكل كبير¹³.

وخامسا/ الإيمان بإمكانية القيام بعمل نقدي تمحيصي شامل، لتاريخ صدر الإسلام بشكل خاص¹⁴، لأنه الأساس الذي بُنيت عليه الكثير من الآراء والأفكار والمذاهب والفرق، ولكنّ تلك العملية النقدية لا يمكن أن تكون مقبولة عقلا و واقعا الا باعتماد منهج من داخل المنظومة التي ينتمي اليها ذلك التاريخ حضاريا وعلميا، وبالتالي فلا يوجد منهج أجدى ولا أنفع من منهج نقد الخبر أو منهج الجرح والتعديل.

وسادسا/ وهو سبب مهم جدا ، يتمثل في ضرورة إعادة النظر في الكثير من المصادر الخاصة بصدر الإسلام ، لأن كبار الرواة والإخباريين الذين نُقلت الروايات عنهم هم من الشيعة أو المتشيعين أو المهتمين بالميول الشيعية ، على غرار محمد بن السائب الكلبي (ت146هـ/763م) ، وأبو مخنف لوط بن يحيى (ت157هـ/774م)



، و الواقدي (ت207هـ/822م) ، وغيرهم ، ويُضاف الى ذلك بعض الكتابات ، والأبحاث الحديثة والمعاصرة ، التي اعتمدت على المصادر السابقة ، مثل مؤلفات أحمد أمين وإبراهيم حركات وغيرهم ، والتي زادت من ضبابية الصورة وعدم وضوحها أكثر مما كانت عليه¹⁵.

وبالإجمال فإنّ الدوافع والاعتبارات التي شكّلت أهمية اعتماد منهج أهل الحديث في نقد الروايات التاريخية، عند المؤرخ خالد كبير علال، قد تعدّدت وتباينت ما بين الشرعي والعلمي والمنهجي، ورسمت في صورتها النهائية حوافز متعددة ساهمت في بناء مشروع الأستاذ في دراسة فترة صدر الإسلام بما لها من أهمية ماضيا وحاضرا.

3. أهم سمات منهج الأستاذ خالد كبير علال:

يرتكز منهج البروفيسور خالد كبير علال في كتابة تاريخ صدر الإسلام على مرتكزات عدّة، بعضها نظرية بيّنها في العديد من كتبه التي تناولت منهج النقد التاريخي، وأخرى عملية تطبيقية مارسها في العديد من الكتب التي عالجت بعض القضايا المهمة في تاريخ صدر الإسلام، والتي شكّلت في كثير منها الأسس العامة فكرية ومذهبية وتاريخية، للفترات التاريخية اللاحقة لها.

وفي هذا العنصر من الدراسة سنتناول مجمل هذه المرتكزات والأسس الفكرية لمنهج الرجل، من خلال الكتب التي اخترناها لتكون مصادر موضوع البحث، من خلال الشواهد والأدلة والأمثلة ومنها:

أولاً/ يرى الدكتور الخالد كبير علال أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق تاريخنا الإسلامي ، دون الاحتكام الى منهج نقد الخبر-كما هو عند أهل الحديث - من خلال نقد الأسانيد والتأكد من صحتها ، وخلوها من الانقطاع والإرسال ، فضلا عن ضبط روايتها و ابتعادهم عن الجرح المخل بالمصداقية والثقة والعدالة¹⁶، ثمّ نقد المتون بعرضها على ما هو أصح منها من نصوص سواء القرآن الكريم أو السنة الثابتة الصحيحة¹⁷، وبعد ذلك يمكن الاستعانة بالحجج العقلية والمنطقية وقواعد العمران البشري ، وهذه العملية أي نقد السند والمتن هي عملية تكاملية ، لا يمكن فصل جزئها عن بعضهما ، وإلا اعتبر العمل ناقصا مشوها لا يُفضي الى شيء ، والأستاذ يرى هذا الرأي ويدعمه بشدة لأنّ طبيعة التاريخ الإسلامي طبيعة خاصة لا يصح أن نستعمل فيها منهجا آخر غريبا عنها ، في صورة المنهج التاريخي الأوروبي مثلا ، لأنّ خصيصة مثل خصيصة الإسناد لا يمكن أن نجدها عند أمة أخرى أو شعب آخر غير المسلمين ، ولأنّ المناهج والأفكار بنات بيئاتها ، فلا يمكن الجمع بين الأمرين ، دون أن يعني ذلك استحالة الاستعانة ببعض المناهج بعد تكييفها وإخضاعها للخصوصية التاريخية الإسلامية.

وكما نرى فإنّ طبيعة المنهج الذي يعتمده المؤرخ خالد كبير علال ، لا يُعدّ جديدا أو مستحدثا ، بل منهج أهل الحديث كما هو معروف عند الجميع ، ولكنّ الجديد في منهج الأستاذ هو حرصه على عدة أمور منها وجوب تطبيق هذا المنهج دون تساهل ، بل بتشدّد كبير ، خصوصا في روايات صدر الإسلام ، لأنّ النفع-حسب رأي الأستاذ- أكبر من الضرر هنا ، فالتشدد في قبول الأخبار يُضيق مجال الظنيات



ويُوسّع مجال اليقينيّات ، إذ ما فائدة الآلاف من الروايات المكذوبة أو المشكوك فيها¹⁸ ، ومن الأمثلة التي يضربها في هذا السياق النقاش في مسألة قبول خبر الآحاد ، بين من يرون جواز ذلك في الفضائل والآداب ، وبين من يرفضونه قطعاً ، فهو يرى أنّ التساهل في مثل هذا الأمر قد جرّ على الأمة ويلات بسبب الأكاذيب التي تم ترويجها ، حتى صارت حقيقة لا تقبل النقاش ، رغم أنّ كثيراً منها يعارض أساسيات الشرع والعقل ، وهنا لا يتعلق الأمر فقط بمرديات الشيعة ، بل إن كثيراً من المرويات السننية الضعيفة قد صارت حقائق تُستعمل في المناظرات والمناقشات المذهبية ، من قبيل فضائل الصحابة والتابعين ، وتُقدّم على حقائق الشرع الصريح والعقل الصحيح¹⁹.

وثانياً من الأمور الأخرى التي انفرد بها تطبيق المنهج عند الدكتور خالد كبير علال ، الاستعانة ببعض الأدوات العلمية الحديثة ، مثل الاستقراء الشامل للأخبار والروايات ، إضافة إلى اعتماد الأدوات الإحصائية لإثبات الحقائق أو إبطالها ، ومن أمثلة ذلك ما فعله عند مناقشة مسألة مبايعة علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- ، حيث أحصى خمسة عشر رواية من مظان مختلفة سننية وشيعية ، ثم راح ينقدها سنداً ومتناً²⁰ ، حتى أتى على قواعدها ، وانتهى إلى نتيجة هامة وهي أن علياً-رضي الله عنه- لم يكن يعتقد أنه هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله ، ولم يكن رافضياً لخلافة أبي بكر الصديق ، وقد بايعه طواعية من دون إكراه منذ البيعة العامة ، وأن التباطؤ الذي ظهر منه ومن الزبير بن العوام سببه الغضب ، عندما فاتتهم المشورة يوم السقيفة ، التي فاتت كثيراً من الصحابة أيضاً²¹.

ومنها أيضا قضية مبايعة طلحة والزبير-رضي الله عنهما-للإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه-وهل كانت إكراها أم عن طواعية، حيث حصر الأستاذ قرابة ثلاثين رواية واردة في ذلك، ثم قام بنقدها سندا ومنتنا، ليخلص في الأخير الى أن الكثير منها غير صحيح، وأنّ طلحة والزبير لم يُكرها على بيعه علي، وإنما يُحتمل أنهما لم يكونا راضيين عن طريقة البيعة، والتي ربما كان لقتلة عثمان يد فيها²².

وبخصوص الاعتماد على الإحصائيات فقد أحصى الأستاذ خالد كبير علال عدد الولاة الذين اعتمد عليهم الخليفة عثمان بن عفان في تسيير دولته ، فبلغ عددهم عشرين رجلا (20) ، وهم²³ : عبد الله بن الحضرمي ، والقاسم بن ربيعة الثقفي ، ويعلى بن منية ، والوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن عامر بن كريز ، ومحمد بن أبي بكر ، وأبو موسى الأشعري ، وجريبر بن عبد الله ، والأشعث بن قيس ، وعتبة بن النحاس ، والسائب بن الأقرع ، وسعد بن أبي وقاص ، وخالد بن العاص المخزومي ، وقيس بن الهيثم السلمي ، وحبیب بن اليربوعي ، وخالد بن عبد الله بن نصر ، وأمين بن أبي اليشكري ، لم يكن منهم الا خمسة (05) من أقاربه وهم معاوية بن أبي سفيان ، والوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وعبد الله بن عامر بن كريز ، وهو ما يدحض الدعاوى التي اتُّهم بها الرجل ، في تفضيله أقاربه ، وهي الاتهامات التي سرت بين الناس وفعلت فعلتها ، في التحريض عليه ، بل إنها استمرت حتى بعد استشهاده متداولة في الكتب التاريخ ، في صورة من أبعث صور الظلم التي تعرّض لها الرجل حيا وميتا .



ومن الأمثلة الأخرى أيضا موضوع الصحابة المشاركين والمعتزلين للفتنة الكبرى ، فقد عقد الدكتور خالد كبير علال في كتابه (الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى) ، مقارنة إحصائية بين أعداد الصحابة من المعتزلين للفتنة تماما ، و الخائضين فيها من أنصار الإمام علي بن أبي طالب ، والمشاركين مع طلحة والزبير ، فخرج بنتيجة مهمة مفادها أنّ العدد الأكبر كان من المعتزلين للفتنة ، على مستوى العدد والسابقة والشهرة والفضل²⁴ ، ومنهم : سعد بن أبي وقاص ، و سعيد بن زيد و أسامة بن زيد و محمد بن مسلمة و عبد الله بن عمرو و عبد الله بن سلام و جرير بن عبد الله و أبو هريرة و زيد بن ثابت و صهيب بن سنان وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين .

ومنها أيضا العملية الإحصائية التي قام بها الأستاذ لجرد رؤوس الثورة على سيدنا عثمان ، والبحث في أصولهم وخلفياتهم القبلية والفكرية لفهم أدوارهم في الفتنة وتأثيرهم فيها²⁵.

وثالثا/ يرى الدكتور خالد كبير علال أنّ المنهجية الصحيحة لكتابة تاريخ صدر الإسلام ، لابدّ أن تنطلق من النظرة الشمولية للأحداث من أجل القدرة على الحكم ، واكتشاف العلاقات المتشابكة بين بعض التفاصيل ، ومن الأمثلة على ذلك ، قضية الثورة على سينا عثمان بن عفان -رضي الله عنه- إذ أنّ النظرة الشاملة للموضوع من خلال تحديد الأسباب والعوامل ، ثمّ محاولة تفكيكها و مناقشتها ، يُفضي الى رسم صورة كاملة متكاملة ، عن حجم التحريض والترص و اختيار الأوقات الحاسمة لبث الدعاوى ونشرها و النفخ فيها و إقناع الناس بها ،

حتى وصل الأمر الى توسع رقعة الفوضى وعدم القدرة على السيطرة عليها ، وهذا الأمر لا يتأتى الا من خلال النظرة الشاملة للأحداث ، بعد جمعها وتحليلها ومعرفة العلاقات بينها .

وهذه المسألة - أي شمولية النظرة - مرتبطة ارتباطا وثيقا بأمر آخر هو ضرورة جمع الروايات الخاصة بالموضوع الواحد ، والقيام بعملية استقرائية شاملة ، من أجل القدرة على الحكم ، والجمع هنا يحمل معنيين اثنين أولهما خاص بطرق الروايات ، وثانيها بجمع أقوال المحققين من العلماء ، ومن الأمثلة على ذلك استقراء روايات أسباب خروج طلحة والزبير-رضي الله عنهما -الى البصرة ، حيث استعرض الروايات المتعددة بخصوص الموضوع ، وآراء كبار العلماء من أمثال ابن حزم الأندلسي (ت456هـ/1064م) ، و القرطبي (ت671هـ/1272م) ، والذهبي (ت748هـ/1447م) ، وخلص في نهاية الأمر الى أنّ خروج الرجلين لم يكن بدافع العصيان ، ولا الطمع في الخلافة ، وإنما يدخل ضمن الاجتهاد ، وهو خطأ بين - لاشكّ في ذلك- ولكنه ليس نكثا للبيعة ولا خروجا عن السلطان²⁶.

ورابعا/ من مقتضيات المنهج عند الدكتور خالد كبير كذلك، عدم قبول الروايات مهما بلغت درجتها، إذا عارضت صريحا من القرآن الكريم، تحت أي مبررات من قبيل التدخل في تفسير الآيات وتنزيلها على المراد دون قرائن، أو التحجج بأسباب النزول أو غيرها، وهو ما يرد كثيرا في الروايات الشيعية خصوصا، مثل الحديث عن الوصية للإمام علي بن أبي طالب²⁷ وغيرها.

وخامسا/ ومن الأمور الأخرى المنهجية المرتبطة بالمسألة السابقة، عدم الانقياد وراء الروايات الشائعة، لمجرد تداولها بكثرة مثل روايات أسباب نفي عثمان بن عفان لأبي ذر الغفاري الى الربرة²⁸، وتوقف الحرب في صفين وأنّ الإمام علي كان



مجبرا على قبول الصلح²⁹ وغيرها، فهذه القضايا تناولها الأستاذ، في عملية نقدية شملت أسانيدھا ومتونها، ووصل الى أنّھا غير صحيحة أو غير دقيقة على أقل تقدير.

وسادسا/ عدم الخضوع للآراء والاجتهادات لمجرد أنّ أصحابها من كبار الحفاظ أو المؤرخين، لأنّ الحق أحقّ أن يُتبع، ومن أمثلة ذلك اعتراض الأستاذ على رأي الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م) في كون جمهور الصحابة شاركوا في أحداث الفتنة الكبرى، حيث يورد الأستاذ من الأدلة العلمية والشواهد التاريخية والأخبار المسندة ما يُثبت عكس ذلك³⁰، وقد تضمّن كتاب (الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى) العديد منها بالتفصيل الممل.

وسابعا/ من أساسيات منهج الدكتور خالد كبير علال في ذات السياق ، إيمانه بضرورة اعتماد الأدلة والحجج العقلية والمنطقية ، وأخذ الظروف المحيطة وطبائع العمران في الحسبان ، طبعا عند تعدّد التأكد من الروايات إسنادا وامتنا ، كما يمكن لهذه الطريقة ان تكون داعمة لمنهج أهل الحديث ومساعدة له ، ومن الأمثلة التي مارس فيها الأستاذ هذه الآلية ، حديثه عن أنّ اختلاف الصحابة في سقيفة بني ساعدة حول من يتولى منصب الخلافة ، دليل على بطلان مزاعم الشيعة بوجود نص أو وصية للإمام علي بن أبي طالب بالخلافة ، فإن قال قائل أنّ الصحابة تواطئوا على الأمر ، كان الجواب بأنّ ذلك يعني طعنا في القرآن الكريم الذي زكّي الصحابة في العديد من الآيات ، كما أنّه طعنٌ في الرسول -صلى الله عليه وسلم- الذي لم يُحسن اختيار أصحابه بهذه الصورة³¹.

ومن المسائل الأخرى التي استعان الدكتور في تفسيرها بطبائع العمران ، وعوائد السلطان ، قضية تولية عثمان بن عفان لأقاربه في الولايات ، ورغم أنّ الأستاذ قد أثبت بالدليل القاطع تهافت التهمة ، بالمصادر التاريخية والشواهد الإحصائية- كما ذكرنا سابقا- إلا أنّ وتنزلاً عند أدلة الخصوم ، فقد رجع الى أنّ طبائع العمران البشري في ذلك الوقت كانت تُبيح الاستعانة بالأقارب في السلطان ، لتأمين الملك وتقوية جانبه ، إذ أن العصبية القبلية كانت لاتزال عاملا مساعدا في نجاح السلطان وجعله قادرا على تحقيق مقاصد الشرع من عدل ورحمة وغيرها³².

وثامنا/ بخصوص اعتماد الحجج العقلية والمنطقية، وأهمية ذلك عند وجود الروايات التاريخية الثابتة وغير الثابتة، فإنّ الدكتور خالد كبير علال يرى أنّ هناك ترتيبا منهجيا وعلميا لا بدّ أن يُراعى وفق حالات أربع أولها استنتاج عقلي صحيح مقابل خبر غير صحيح، فهنا يُقدم الاستنتاج العقلي بلا شك، وثانيها استنتاج عقلي غير صحيح مع خبر غير صحيح، وهنا يُرفض الاثنان، ويُبحث عن الصحيح من خارج الاثنين، وثالثها استنتاج عقلي غير صحيح مقابل خبر صحيح، هنا يُقدم الخبر على الاستنتاج العقلي بلا تردد. وأخرها-الحالة الرابعة-استنتاج عقلي صحيح مقابل خبر صحيح، في هذه الحالة يجب ألا يحدث تناقض بينهما لأن الحق لا يُضاد الحق، فإذا ما وجدنا بينهما تناقضا هنا يعني وجود خلل بالضرورة في الاثنين أو في أحدهما، ويجب التأكد منهما مرة أخرى. فإذا تبين- بعد إعادة التحقيق- أن أحدهما فيه خلل ، قُدم الصحيح ، وأما إذا تبين أن الاثنين صحيحان ، مع بقاء التناقض ، قُدم هنا الاستنتاج العقلي الصحيح على الخبر



الصحيح ، لأن الاستنتاج يقيني في هذه الحالة وليس ظنيا ، عكس الخبر فهو مع صحته الظاهرة ، يبقى يحتمل جانبا من الظن لأنه خبر آحاد، وليس يقينيا كالخبر المتواتر، ولا كالأستنتاج العقلي الصحيح ، و عليه فهو يبقى يحتمل أن الخلل دخله من بعض رواته خطأ ، أو نسيانا ، أو سهوا ، أو عمدا على أيدي الرواة غير الثقات الذين يُتقنون تحريف الأسانيد وتركيبها ، فيصعب كشفها³³.

وتاسعا/ من القواعد الأساسية عند الدكتور خالد كبير علال ، والتي يرى ضرورة التنبه اليها من قبل المضطلعين بمهمة كتابة التاريخ الإسلامي ، خصوصا فترة صدر الإسلام منه ، أن التركيز كان كبيرا على جملة من المواضيع بشكل مقصود ، يُراد منه زيادة حجم تلك القضايا أكثر مما تستحق ، بل وتردادها الى درجة جعلتها عند الكثير من المسلمّات التي لا جدال فيها ، ومن تلك القضايا عدم مبايعة علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- ، ونفي أبي ذر الغفاري للريذة ، وخداع عمر بن العاص لأبي موسى الأشعري في مسألة التحكيم ، وإشاعة أن أبا موسى كان رجلا ساذجا يسهل التلاعب به ، ثم الزعم قبل ذلك وبعده أن عليا لم يكن راضيا به حكما ، وإنما أُجبر عليه ، وأسباب توقف القتال في صفين ، في حين أنّ أبسط محاولة لتتبع طرق روايات هذه الأخبار ، ومناقشتها بطريقة علمية دقيقة ، تجعلها تهاوى بسهولة و يتوضّح تهافتها وعدم صحّتها ، وهو ما فعله الأستاذ في مختلف مصنفاته³⁴.

ومما زاد الطين بلة في هذا الأمر، بعض الكتابات الحديثة والمعاصرة مثل، كتب أحمد أمين وإبراهيم حركات وغيرهما، والتي كرّست الكثير من هذه الروايات

وساهمت في جعلها حقائق لا تقبل النقاش، وذلك لأن أصحابها، لم يعالجوها في ضوء المنهج الأقرب لطبيعة هذه الروايات، وإنما حاولوا مقاربتها بطرق ومناهج غريبة عنها وهو خطأ علمي ومنهجي فاحش.

وفي مقابل ذلك فإن كثيرا من القضايا الأخرى، تم تجاهلها والتقليل من تأثيرها، لأهداف متعددة منها ما هو داخل في إطار توسيع دائرة الفتنة، وقد مارس ذلك بعض المستشرقين بالخصوص، مثل موضوع الصحابة المعتزلون للفتنة، إذ أن البعض حاول ولإزال يحاول التقليل من أهمية الموضوع، واعتباره شأنا هامشيا غير مؤثر، في حين أن المطلع على هذه المسألة يدرك أهميتها وتأثيرها بشكل كبير في أحداث الفتنة الكبرى³⁵.

ومن الأهداف الأخرى الخفية محاولة التعمية والتغطية على بعض المسائل ، من أجل تنويه الباحثين ، وإتلاف الأدلة ، وإبعادهم عن الخيوط الرئيسية لفهم القضايا الكبرى في تاريخنا الإسلامي ، في صورة أحداث الفتنة الكبرى مثلا ، ومن الأمثلة على ذلك مسألة وجود شخصية عبد الله بن سبأ ومدى تأثيره على الأحداث ، إذ يرى الأستاذ خالد كبير علال أن محاولات نفي وجوده ماضيا وحاضرا ، هي محاولات لإفقادنا حلقة مهمة من حلقات التاريخ الإسلامي ، من أجل تشتيت أفكار الباحثين و جهودهم ، وجعلهم يتيهون عن التفسير الحقيقي لكثير من الأحداث ، لذلك نجد الدكتور يُثبت وجود الرجل ودوره الخطير في مختلف أطوار الفتنة الكبرى ، بالأدلة الصحيحة والثابتة ، بل إن أثره قد امتد إلى قرون لاحقة في مظاهر متعددة³⁶.

وعاشرا/ من الملامح المهمة في نفس السياق ، أن القضايا التي يتم التركيز عليها ، وتوسيع النقاش حولها ، كلها تتميز بأنها روايات وأخبار داعية إلى الفرقة ، وزيادة



الشحناء بين المسلمين ، وتغذية الصراعات المذهبية ، وكأنّ المراد منها ليس تدوين التاريخ ، بقدر ما هو تحقيق أهداف متعددة لتفريق المسلمين ، وضرب وحدتهم من الداخل ، وفي مقابل ذلك يُراد إغفال المسائل والحوادث التي من شأنها إعادة تفسير أحداث الفتنة بشكل يضعها في إطارها التاريخي العادي ، دون إلbasها لبوس الطائفية والتمذهب ، مثل دور الصحابة المعتزلين للفتنة الكبرى في التقليل من آثارها وتداعياتها ، ولفت الانتباه الى الحركات الهدامة التي نفخت في النارو زادت من مبررات الصراع والتناحر بين أبناء الأمة الواحدة.

وبالنسبة الى الدكتور خالد كبير علال، فإنّ البحث في هذا النوع من المواضيع، ليس واجبا علميا وأكاديميا وحسب، بل واجب شرعي على كل من الكفاءة والقدرة والأدوات اللازمة لذلك³⁷.

هذه أهم الأساسيات التي انبنى عليها منهج المؤرخ والمفكر الجزائري خالد كبير علال، في كتابة تاريخ صدر الإسلام، والتي تأخذ عناصرها القاعدية من منهج نقد الخبر عند المحدثين، والذي حاول الدكتور أن يُضيف اليه بعض ما يمكن أن يجعله أكثر مرونة وتكيفاً مع ما وصلت اليه الدراسات المنهجية الحديثة.

4. الخاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة فإننا سنجمل بعض القواعد الأساسية، التي جمعها المؤرخ الجزائري خالد كبير علال في خاتمة كتابه (بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى)، في شكل خطوات أساسية لمن يريد التقيد بمنهج أهل الحديث في كتابة

التاريخ الإسلامي عموماً، وأحداث فترة صدر الإسلام خصوصاً، والتي هي القواعد العامة لنظرية الرجل في كتابة التاريخ الإسلامي وهي:

أولاً / عرض الأخبار التي لها علاقة بالإسلام، والرسول والصحابة على القرآن الكريم أولاً، ثم على السنة النبوية الصحيحة الثابتة ثانياً، فالروايات التي توافقهما ولا تناقضهما تُقبل بعد نقدها، أما التي تعارضهما، فلا يُلتفت إليها، لأنه ما عُلم من الكتاب والسنة الصحيحة لا يُرد بروايات ذُكرت في مصنفات التواريخ والسِّير، فيها الصحيح والموضوع والمرسل والمنقطع، لأن اليقين لا يزول بالشك.

وثانياً / الاحتكام إلى المتواتر من الروايات التاريخية، فإذا وصلتنا أخبار شاذة واهية تخالف ما هو متواتر، ومجمع عليه بين الصحابة وبين المؤرخين فهي مرفوضة تماماً.

وثالثاً / الجمع بين نقد الإسناد والمتن معاً، فلا بد لكل خبر من إسناد، لأننا نستطيع تحقيق الروايات عن طريق دراسة أحوال رجالها، جرحاً وتعديلاً، ثم نخضع متن الخبر للنقد والتمحيص. وبذلك تتكامل عملية التحقيق والتوثيق.

ورابعاً / معرفة عدالة الرواة المؤلفين، فلا نسوي بين الرواة العدول، وبين الرواة المجروحين. وبمعنى آخرين الموضوعيين المتجردين، وبين الذاتيين المتعصبين. فالصنف الأول صوابهم كثير، وخطوهم قليل، والصنف الثاني خطوهم كثير وصوابهم قليل. وهناك فرق كبير بين من يتعمد الوضع، والكذب في تدوين الأخبار، وبين من لا يفعل ذلك، وإن وُجدت في كتبه أخبار ضعيفة، ومنقطعة، وموضوعة، فهي لم تأت عن عمد منه، وإنما هي من باب الخطأ والسهو والنسيان، أو أنه



ذكرها لتُعرف وتُتجَنَّب، فإذا تعذرت عمليات النقد والتمحيص وتعارضت روايات العدول مع روايات المجروحين، قدمت روايات المُعدلين.

وخامسا / عرض الأخبار التاريخية على العقل الصريح، و سنن الاجتماع والكون، والعلم الصحيح. فإذا وصلتنا روايات تتعارض مع ذلك فلا يمكن قبولها أو التصديق بها.

وفي الأخير فإنّ تجربة الأستاذ الدكتور خالد كبير علال في تصحيح روايات وأخبار فترة صدر الإسلام، جديرة بالدراسة والاهتمام، خصوصا وأنّ الرجل -كما ذكرنا آنفا- صاحب مدرسة متكاملة الأركان، تاريخيا وفكريا تهدف الى أبعد من الدراسات التحقيقية الجزئية لبعض المسائل، وإنما الى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وفق منهج نقد الخبر الذي من شأنه أن يُساعد المؤرخين والباحثين في تحقيق هذا الهدف العلمي والشرعي.

5.الهوامش:

- 1-علي، مصطفى القضاة: المراحل التاريخية لعلم مصطلح الحديث وأشهر ما صُنّف فيه ، دورية كان التاريخية ، 4ع ، يونيو 2009م ، ص 52 .
- 2-بشار، عواد معروف : مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين ، مجلة الأقلام ، السنة الأولى ، شعبان 1384هـ ، ج 5 ، ص.25
- 3-الطبري،محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك ، ط2 ، دار التراث ، بيروت ، 1387هـ ، ص 7 و 8.
- 4- التعريف بالدكتور خالد كبير علال مأخوذ من موقع تفسير للدراسات القرآنية، ومن صاحب الترجمة ذاته.

- 5-تمّ مناقشة هذه المسألة بالتفصيل في المبحث الثاني من هذه الدراسة بكثير من الأدلة والشواهد من مؤلفات الرجل.
- 6-علال، خالد كبير: تحقيق مواقف الصحابييين طلحة والزبير في الفتنة الكبرى 35 و36هـ، ص3.
- 7-علال، خالد كبير: قضية التحكيم في موقعة صفين بين الحقائق والأباطيل، دار البلاغ، الجزائر، 1423هـ/2002م، ص 4.
- 8-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى مواقفهم منها ودورهم في الحد منها، دار البلاغ، الجزائر، 1424هـ/2003م، ص 4.
- 9-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى خلال العهد الراشدي، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 1430هـ/2009م، ص 2.
- 10-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعة حول تاريخ صدر الإسلام، الجزائر، 1431هـ/2010م، ص3.
- 11-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية الشيعية، ص 3 و ص 176.
- 12-علال، خالد كبير: تحقيق مواقف الصحابييين، ص 3.
- 13-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة، ص 4.
- 14-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية الشيعية، ص 180.
- 15-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى، ص 231 و ص 234.
- 16-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعة، ص189.
- 17-نفسه: ص 187 و 188.
- 18-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعة، ص189.
- 19-نفسه: ص 181.
- 20-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى، ص-ص3-18.
- 21-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى، ص 19.
- 22-علال، خالد كبير: تحقيق مواقف الصحابييين طلحة والزبير، ص-ص3-12.
- 23-علال خالد كبير: الثورة على سيدنا عثمان، ص 8 و 9.
- 24-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة، ص 26 و 27.
- 25-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى، ص 75 و 76.
- 26-علال، خالد كبير: تحقيق موقف الصحابييين طلحة والزبير، ص 19.
- 27-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعة، ص 184.
- 28-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى، ص 28.
- 29-علال، خالد كبير: قضية التحكيم في موقعة صفين، ص 26.



- 30-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة ، ص29 و 30 .
- 31-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعية ، ص121 .
- 32-علال، خالد كبير: الثورة على سيدنا عثمان ، ص9 .
- 33-علال، خالد كبير: تناقض الروايات السنية والشيعية ، ص185 و 186 .
- 34-تم مناقشة هذه القضايا بالتفصيل في الكتب التي اخترناها أساسا لهذه الدراسة فليُرجع إليها .
- 35-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة ، ص15 و 16 و 17 .
- 36-علال، خالد كبير: بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى ، ص-ص 85-89 .
- 37-علال، خالد كبير: الصحابة المعتزلون للفتنة ، ص4 و 5.

6. قائمة المراجع:

- 1- الطبري محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك ، ط2 ، دار التراث ، بيروت ، 1387هـ 8 .
- 2- خالد كبير علال : بحوث حول الخلافة والفتنة الكبرى خلال العهد الراشدي ، داركنوز الحكمة ، الجزائر ، 1430هـ/2009م .
- 3- *****: تحقيق مواقف الصحابين طلحة والزبير في الفتنة الكبرى 35و36هـ ، ب ت .
- 4- *****: تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام ، الجزائر ، 1431هـ/2010م .

- 5- *****: الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى مواقفهم منها و دورهم في الحد منها ، دار البلاغ ، الجزائر ، 1424هـ/2003م .
- 6- *****: قضية التحكيم في موقعة صفين بين الحقائق والأباطيل ، دار البلاغ ، الجزائر ، 1423هـ/2002م .
- 7- بشار عواد معروف : « مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين «، مجلة الأقلام ، السنة الأولى ، شعبان 1384هـ ، ج 5 .
- 8- علي مصطفى القضاة : « المراحل التاريخية لعلم مصطلح الحديث وأشهر ما صُنّف فيه » ، دورية كان التاريخية ، ع 4 ، يونيو 2009م .